

# التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تنمية الموارد البشرية

وتأثير العولمة على النظام الاقتصادي في الدول النامية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علماني أن الكرامة لا تُشتري وأن الحرية لا  
تُوهب بل تُنتزع انتزاعاً من أغلال النفس

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواهما  
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية  
الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في جيل جديد يرفض عبودية  
الغريزة ويختار حرية الوعي

أهديك هذا الكتاب ليكون درعاً يحميك من سطوة  
التافهين وعبث العابثين

الفهرس العام للكتاب

القسم الأول الأسس النظرية للموارد البشرية والتنمية

## فصول 1-6

القسم الثاني استراتيجيات تنمية رأس المال البشري  
فصول 7-12

القسم الثالث العولمة وآلياتها الاقتصادية فصول 13-18

القسم الرابع تأثير العولمة على اقتصادات الدول  
النامية فصول 19-24

القسم الخامس رؤى مستقبلية وسياسات بديلة  
فصول 25-30

مقدمة الكتاب

تشهد الساحة العالمية تحولات اقتصادية واجتماعية  
غير مسبوقه تعيد رسم خريطة القوى الدولية

تبرز الموارد البشرية كأهم عامل إنتاجي في عصر

المعرفة متفوقة على رأس المال المادي والأرض

يتناول هذا الكتاب العلاقة الجدلية بين التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية بمنظور نقدي

نهدف إلى تفكيك الآليات التي تربط بين استثمار الإنسان ونمو الاقتصاد في ظل العولمة الجارفة

نحن أمام واقع معقد حيث تتداخل المتغيرات التكنولوجية والثقافية لتشكل بيئة عمل جديدة

لم يعد مفهوم التنمية مقتصرًا على النمو في الناتج المحلي بل يشمل تحسين جودة الحياة

تأتي العولمة كقوة دافعة ومهددة في آن واحد للاقتصادات الوطنية خاصة في الدول النامية

دور الدولة يتغير من الراعي المباشر إلى المنظم والميسر في سوق العمل العالمي المتقلب

تقدم هذه الدراسة تحليلاً عميقاً لتحديات الدمج

الاقتصادي وآثاره على الفئات الهشة في المجتمع

هذا العمل لا يكتفي بسرد النظريات بل يغوص في الواقع التطبيقي لاستخراج الحلول الناجعة

نرفض التبسيط المفرط الذي يصور العولمة كملاك منقذ أو شيطان مريد دون تمحيص دقيق

نؤمن بأن الحل يكمن في بناء قدرات بشرية وطنية قادرة على المنافسة والابتكار محلياً وعالمياً

الموارد البشرية المؤهلة هي الضامن الوحيد للاستقلال الاقتصادي والسيادي للدول النامية

نتناول في هذه الصفحات ثلاثين فصلاً تغوص في تفاصيل هذه الإشكاليات بدقة علمية رصينة

نخاطب صناع القرار والباحثين لنقدم رؤية متوازنة ترفض الانغلاق وتنبذ التبعية العمياء

التحدي الأكبر هو كيفية تحقيق عدالة اجتماعية في

توزيع مكاسب العولمة داخل المجتمعات

نسلط الضوء على نماذج ناجحة لدول نامية استطاعت  
توظيف العولمة لصالح تنميتها البشرية

نكشف زيف الادعاءات التي تزعم أن تحرير الأسواق  
وحده كافٍ لتحقيق الرفاه للشعوب

نربط بين سياسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق  
العمل المتغيرة بسرعة هائلة

نقدم تحليلاً قانونياً واقتصادياً للاتفاقيات الدولية  
وتأثيرها على التشريعات المحلية

نناقش دور القطاع الخاص والشركات الدولية في سد  
فجوات التمويل والخبرة التقنية

ندرس تأثير التدفقات المالية والاستثمار الأجنبي  
المباشر على هيكل التوظيف المحلية

نطمح لأن يكون هذا الكتاب مرجعاً أساسياً لفهم

## ديناميكيات الاقتصاد العالمي الجديد

نعتقد أن المستقبل سيكون لمن يمتلك عقولاً مبدعة  
قادرة على التكيف مع المتغيرات

هذا الجهد البحثي هو دعوة لإعادة النظر في أولويات  
التنمية ووضع الإنسان في القلب

نضع بين أيدي القارئ أدوات تحليلية لفهم موجات  
العولمة واستشراف آثارها المستقبلية

العلم الحقيقي هو الذي ينفع الأمم ويخرجها من دائرة  
التخلف إلى فضاء التقدم والازدهار

نختتم مقدمتنا بالدعاء أن يوفقنا الله لخدمة قضايا أمتنا  
بما يرضيه وينفع عباده

إنها رحلة فكرية شاقة لكنها ضرورية لفهم أسرار الثروة  
والفقر في العصر الحديث

فلنبداً معاً هذه الرحلة لاستكشاف آفاق التنمية

البشرية في ظل العولمة الاقتصادية

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

القسم الأول الأسس النظرية للموارد البشرية والتنمية

الفصل الأول مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة  
ومعقدة تتجاوز مجرد النمو الكمي

تركز التنمية الحقيقية على تحسين مستويات  
المعيشة وتوزيع الدخل بشكل عادل

تشمل التنمية توسيع خيارات البشر وزيادة حرياتهم  
وقدراتهم على الاختيار

نشأت نظريات التنمية كرد فعل على الفقر المدقع

## والتفاوت الصارخ بين الأمم

تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة

تستخدم مؤشرات متعددة لقياس التنمية مثل مؤشر التنمية البشرية ومتوسط العمر

انتقدت النظريات التقليدية لإغفالها البعد الاجتماعي والبيئي في سعيها للنمو

ساهمت تجارب النمرور الآسيوية في إعادة صياغة مفاهيم التنمية الناجحة

واجهت خطط التنمية في الدول النامية تحديات هيكلية ومؤسسية كبيرة

في المقابل نجحت بعض الدول في تحقيق قفزات نوعية عبر الاستثمار في الإنسان

تطورت مفاهيم التنمية لتشمل تمكين المرأة والشباب

## والفئات المهمشة

أصبحت المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في نجاح مشاريع التنمية الحديثة

تختلف استراتيجيات التنمية باختلاف الموارد الطبيعية والبشرية لكل دولة

يجب الحذر من نسخ نماذج غربية جاهزة لا تناسب بيئتنا المحلية وثقافتنا

نحتاج إلى تأصيل مفهوم التنمية بما يتوافق مع قيمنا وأولوياتنا الوطنية

العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية علاقة تكاملية وليست تنافسية

تساهم التنمية الاجتماعية في خلق بيئة مستقرة جاذبة للاستثمار والنمو

يجب التفريق بين التنمية كعملية طويلة الأمد وبين

## المشاريع الإغاثية المؤقتة

النقد البناء لسياسات التنمية يساعد في تصحيح  
المسار وتجنب الهدر

هذا الفصل يمهد الطريق لفهم الإطار النظري الذي  
ستبنى عليه بقية الفصول

سنواصل في الفصول القادمة تفكيك عناصر رأس المال  
البشري ودوره المحوري

إن فهم طبيعة التنمية هو المفتاح لحل إشكاليات الفقر  
والبطالة المعاصرة

الهدف النهائي هو بناء مجتمع منتج وعادل يسوده  
الرخاء للجميع

## الفصل الثاني تطور مفهوم الموارد البشرية

نشأ مفهوم الموارد البشرية كتطور طبيعي لنظريات

## الإدارة والاقتصاد الكلاسيكية

انتقل الفكر الإداري من اعتبار العامل كلفة يجب تخفيضها إلى أصل يجب استثماره

يركز مفهوم الموارد البشرية على المهارات والمعرفة والصحة التي يمتلكها الأفراد

تعد التعليم والتدريب والرعاية الصحية الاستثمارات الأساسية في رأس المال البشري

أثبتت الدراسات التجريبية ارتباطاً وثيقاً بين جودة القوى العاملة والنمو الاقتصادي

ساهم ثيودور شولتز وغاري بيكر في تأسيس نظرية رأس المال البشري الحديثة

انتقدت بعض التيارات اختزال الإنسان في بعده الإنتاجي فقط متجاهلة كرامته

تطورت المفاهيم لتشمل الذكاء العاطفي والإبداع

والقدرة على التعلم المستمر

أصبحت إدارة الموارد البشرية شريكاً استراتيجياً في  
صنع قرارات المؤسسات

تختلف جودة الموارد البشرية باختلاف أنظمة التعليم  
والتدريب في كل دولة

يجب النظر للموارد البشرية ككنز وطني استراتيجي  
وليس سلعة في السوق

العولمة زادت من قيمة المهارات العالية وخفضت من  
قيمة الأعمال الروتينية

تواجه الدول النامية تحدي هجرة العقول وفقدان  
كوادرها المدربة للخارج

استقطاب الكفاءات واحتفاظ بها أصبح أولوية قصوى  
للحكومات والشركات

الاستثمار في صحة المواطن ينعكس مباشرة على

إنتاجيته وقدرته على العمل

الموارد البشرية الشابة تمثل فرصة ديموغرافية إذا ما  
تم توظيفها بشكل صحيح

إهمال تنمية الموارد البشرية يؤدي إلى ركود اقتصادي  
وتدهور اجتماعي حتمي

يجب ربط سياسات التوظيف باحتياجات السوق الفعلية  
والمتوقعة مستقبلاً

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتطوير  
برامج التدريب المهني

هذا الفصل يوضح التحول الجذري في نظرة الاقتصاد  
للإنسان وعمله

سنرى في الفصول القادمة كيف تترجم هذه المفاهيم  
إلى سياسات عملية

إن تنمية الإنسان هي الغاية النبيلة ووسيلة التقدم

في آن واحد

الهدف هو بناء قوى عاملة مؤهلة قادرة على قيادة  
عجلة التنمية

الفصل الثالث العلاقة بين رأس المال البشري والنمو  
الاقتصادي

تؤكد الأدلة التجريبية على وجود علاقة طردية قوية بين  
رأس المال البشري والنمو

كل دولار يُستثمر في التعليم والصحة يولد عائداً  
مضاعفاً على الاقتصاد الوطني

المهارات العالية تزيد من الإنتاجية الكلية للعوامل  
وتسرع وتيرة الابتكار التقني

الدول التي أهملت التعليم وجدت نفسها عالقة في  
فخ الدخل المتوسط أو المنخفض

يساهم رأس المال البشري في جذب الاستثمار  
الأجنبي المباشر والتقنيات الحديثة

الاقتصاد القائم على المعرفة يعتمد كلياً على جودة  
وكفاءة العقول البشرية

غياب البنية التحتية البشرية يحول دون الاستفادة من  
الموارد الطبيعية الوفيرة

التفاوت في مستويات التعليم بين المناطق يخلق  
تفاوتاً في معدلات النمو المحلي

الاستثمار في تعليم الفتيات يعود بأعلى العوائد  
التموية على المجتمع ككل

الصحة الجيدة تقلل من أيام التغيب عن العمل وترفع  
من الطاقة الإنتاجية

التدريب المستمر يحافظ على تحديث المهارات  
ومواكبة التطورات التكنولوجية

بيئة العمل المحفزة تشجع على الإبداع وريادة الأعمال  
وخلق فرص عمل جديدة

سياسات سوق العمل المرنة تسهل انتقال العمالة  
بين القطاعات الأكثر إنتاجية

دور البحث العلمي والتطوير حاسم في تحويل المعرفة  
إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق

الاقتصادات الناشئة تحتاج لقفزة نوعية في جودة  
التعليم لمضاعفة نموها

الفساد وسوء الإدارة يهدران موارد رأس المال البشري  
ويعطلان نموه

يجب قياس العائد على الاستثمار في البشر بمعايير  
طويلة الأمد وليس قصيرة

التكامل بين السياسات التعليمية والاقتصادية شرط  
ضروري لتحقيق النمو المستدام

هذا الفصل يحلل الآليات التي يحول بها الإنسان  
معرفته إلى ثروة مادية

سنرى كيف تؤثر العولمة على هذه المعادلة في  
الفصول اللاحقة من الكتاب

إن المعادلة واضحة لا نمو بلا إنسان ولا إنسان بلا  
تنمية شاملة

الهدف هو تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي من كل  
مواطن في الدولة

الفصل الرابع مؤشرات قياس تنمية الموارد البشرية

تعتمد عملية التخطيط الفعال على وجود مؤشرات  
دقيقة لقياس الواقع والتقدم

مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة يجمع  
بين الدخل والتعليم والصحة

معدلات الالتحاق بالتعليم بمراحله المختلفة تعكس  
مدى انتشار المعرفة في المجتمع

جودة التعليم تقاس بنتائج الاختبارات الدولية وكفاءة  
مخرجات العملية التعليمية

معدلات الوفيات ومتوسط العمر المتوقع مؤشران  
حيويان للصحة

معدل البطالة خاصة بين الشباب والخريجين يكشف  
عن فجوات سوق العمل

مشاركة المرأة في القوى العاملة مؤشر هام على  
العدالة وكفاءة استخدام الطاقات

نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة من  
إجمالي الناتج المحلي

مؤشر الفجوة الرقمية يقيس مدى وصول السكان  
لتقنيات المعلومات والاتصالات

معدلات الهجرة الداخلية والخارجية للكفاءات تعكس  
جاذبية البيئة المحلية

استطلاعات رضا الموظفين والمواطنين تعطي صورة  
نوعية عن بيئة العمل والحياة

مؤشرات الابتكار وعدد براءات الاختراع تعكس قدرة  
المجتمع على الإبداع

توزيع الدخل ومعامل جيني يقيسان مدى عدالة توزيع  
ثمار التنمية البشرية

يجب تطوير مؤشرات محلية تلامس خصوصية كل دولة  
وتحدياتها المحددة

جمع البيانات الدقيقة والمحدثة تحدٍ كبير يواجه الكثير  
من الدول النامية

تحليل البيانات الضخمة يساعد في رصد الاتجاهات  
والتنبؤ بالمستقبل

المقارنات الدولية تساعد في تحديد الموقع النسبي  
للدولة وتحديد مجالات التحسين

يجب الحذر من التلاعب بالإحصائيات لأغراض سياسية  
تضر بعملية التخطيط

هذا الفصل يستعرض الأدوات الكمية والنوعية لتقييم  
وضع الموارد البشرية

سنرى في الفصول القادمة كيفية استخدام هذه  
المؤشرات في رسم الاستراتيجيات

إن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته أو تطويره بشكل  
منهجي سليم

الهدف هو بناء قاعدة بيانات موثوقة تدعم اتخاذ  
القرارات الرشيدة

الفصل الخامس التحديات الهيكلية في الدول النامية

تواجه الدول النامية مجموعة معقدة من التحديات  
الهيكلية تعيق تنمية مواردها

ضعف البنية التحتية التعليمية من مباني ومعدات  
ومناهج حديثة ومتطورة

نقص الكوادر التدريسية المؤهلة والمدرّبة على أحدث  
طرق التدريس العالمية

ارتفاع معدلات التسرب المدرسي خاصة في المناطق  
الريفية والفقيرة

تدني جودة الخدمات الصحية وانتشار الأمراض المزمنة  
والمعدية

البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والقطاع العام غير  
المنتج

عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق  
العمل المتغيرة

ضعف ثقافة البحث العلمي والابتكار واعتمادها على  
الاستيراد والتقليد

الهجرة غير الشرعية للعقول بحثاً عن فرص أفضل في  
الدول المتقدمة

الفساد الإداري والمالي الذي يستنزف الموارد  
المخصصة للتنمية البشرية

عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يدمر  
المكتسبات التنموية ويشتت الجهود

التبعية الاقتصادية للخارج تجعل السياسات المحلية  
رهناً بتقلبات السوق العالمي

ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب أعداد  
الخريجين المتزايدة

الفجوة الرقمية الواسعة بين المدن الكبرى والمناطق  
النائية مهمشة

الصعوبات المالية وعجز الموازنات العامة عن تمويل  
برامج التنمية الشاملة

التحديات الديموغرافية المتمثلة في الزيادة السكانية  
السريعة غير المخططة

ضعف مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الرقابة  
والمشاركة الفعالة

تأثير التغير المناخي على القطاعات الحيوية وسبل  
عيش الفقراء

هذا الفصل يشخص الداء قبل وصف الدواء لفهم جذور  
المشكلة بعمق

سنرى في القسم الثاني استراتيجيات مواجهة هذه  
التحديات الصعبة

إن الاعتراف بالمشكلة هو الخطوة الأولى نحو إيجاد  
الحل الناجع

الهدف هو كشف العقبات لتصميم سياسات واقعية  
قابلة للتنفيذ

الفصل السادس الإطار القانوني والمؤسسي للتنمية

يعد الإطار القانوني والمؤسسي حجر الزاوية في نجاح  
أي استراتيجية تنمية

الدستور والقوانين يجب أن تكفل الحق في التعليم  
والصحة والعمل اللائق

قوانين العمل تحتاج للتحديث لضمان حماية العمال  
وتشجيع الاستثمار معاً

الأطر المؤسسية الفعالة تضمن تنفيذ السياسات  
بشفافية وكفاءة عالية

استقلالية الجامعات ومراكز البحث العلمي شرط  
لجودة المخرجات الأكاديمية

قوانين مكافحة الفساد ضرورية لحماية الموارد وضمان وصولها لمستحقيها

أنظمة الضرائب التصاعدية تساعد في إعادة توزيع الثروة لتمويل الخدمات

القضاء المستقل والنزيه يضمن سيادة القانون وحماية حقوق المستثمرين

المؤسسات المالية والتنمية تلعب دوراً حيوياً في تمويل مشاريع البنية التحتية

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تعزز فعالية البرامج

اللامركزية الإدارية تمنح المناطق المحلية صلاحية إدارة شؤونها التنموية

الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تفرض التزامات على الدول تجاه مواطنيها

قوانين حماية الملكية الفكرية تشجع على الابتكار  
وجذب التكنولوجيا

النظم الانتخابية الديمقراطية تضمن مشاركة شعبية  
واسعة في صنع القرار

الإصلاح الإداري ضروري لتبسيط الإجراءات وتقليل  
البيروقراطية المعيقة

تعزيز دور الرقابة البرلمانية والإعلامية على أداء الأجهزة  
التنفيذية

بناء القدرات المؤسسية يحتاج لخطط تدريبية مستمرة  
للعاملين في الدولة

هذا الفصل يربط بين الجانب النظري للتنمية والجانب  
التطبيقي القانوني

سنرى كيف تؤثر العولمة على هذه الأطر في الأقسام  
القادمة من الكتاب

إن سيادة القانون هي البيئة الحاضنة لأي جهد تنموي حقيقي ومستدام

الهدف هو بناء مؤسسات قوية قادرة على قيادة مسيرة التنمية بثبات

القسم الثاني استراتيجيات تنمية رأس المال البشري

الفصل السابع إصلاح منظومة التعليم والتدريب

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لأي استراتيجية جادة لتنمية الموارد البشرية

إصلاح التعليم يتطلب مراجعة شاملة للمناهج وطرق التدريس والتقييم

الانتقال من الحفظ والتلقين إلى التفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع

دمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية لتعزيز التعلم  
التفاعلي عن بعد

تطوير التعليم الفني والمهني ليصبح خياراً جذاباً  
ومساراً للنجاح

ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل عبر برامج  
التدريب الميداني المكثف

تأهيل المعلمين باستمرار ورفع مكانتهم الاجتماعية  
والمادية لتشجيع النابهين

ضمان مجانية التعليم الجيد وجودته لكافة شرائح  
المجتمع دون تمييز

تشجيع التعليم طوال الحياة لتمكين الأفراد من تحديث  
مهاراتهم باستمرار

تعزيز قيم المواطنة والأخلاق والهوية الوطنية ضمن  
المناهج الدراسية

دعم البحث العلمي في الجامعات وربطه بحل مشاكل  
المجتمع الملحة

تشجيع الشراكات الدولية لتبادل الخبرات والاعتراف  
المتبادل بالشهادات

توفير بيئة مدرسية آمنة وجاذبة خالية من العنف  
والتمييز بكافة أشكاله

استخدام البيانات والتقارير الدورية لتقييم فاعلية  
سياسات الإصلاح التعليمي

تمويل التعليم بشكل كافٍ واعتباره أولوية قصوى في  
الموازنة العامة

إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي في دعم  
العملية التعليمية

هذا الفصل يضع خارطة طريق لإحداث ثورة حقيقية في  
قطاع التعليم

سنرى في الفصول التالية تفاصيل استراتيجيات الصحة  
وتمكين المرأة

إن التعليم هو السلاح الأقوى لتغيير العالم وبناء  
مستقبل مشرق

الهدف هو تخريج جيل قادر على المنافسة والقيادة  
في القرن الحادي والعشرين

الفصل الثامن الرعاية الصحية كاستثمار استراتيجي

الصحة ليست مجرد خدمة اجتماعية بل هي استثمار  
اقتصادي ذو عائد مرتفع

السكان الأصحاء أكثر إنتاجية وقدرة على التعلم  
والمساهمة في الاقتصاد

الوقاية خير من العلاج وتتطلب برامج تطعيم وفحوصات  
دورية شاملة

تحسين التغذية خاصة للأطفال والحوامل يضمن نمواً  
جسدياً وعقلياً سليماً

مكافحة الأمراض المزمنة مثل السكري والضغط يقلل  
من الأعباء الاقتصادية

تطوير البنية التحتية للمستشفيات والعيادات وتوفير  
الأدوية الأساسية

تدريب الكوادر الطبية والتمريضية على أعلى معايير  
الجودة العالمية

تعزيز أنظمة التأمين الصحي الشامل لضمان وصول  
الجميع للخدمات

الصحة النفسية جزء لا يتجزأ من الصحة العامة وتحتاج  
لاهتمام خاص

مواجهة الأوبئة العالمية يتطلب تعاوناً دولياً وأنظمة  
ترصد مبكر فعالة

تشجيع نمط الحياة الصحي وممارسة الرياضة ومكافحة  
التدخين والسمنة

الاستثمار في البحث الطبي الحيوي لتطوير علاجات  
للأمراض المستعصية

تقليل الفوارق في الخدمات الصحية بين المناطق  
الحضرية والريفية

تمكين المرأة صحياً ينعكس إيجاباً على صحة الأسرة  
والمجتمع ككل

الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني  
لسد الفجوات

استخدام التكنولوجيا الطبية عن بعد لتقديم الخدمات  
في المناطق النائية

هذا الفصل يؤكد أن صحة المواطن هي أعلى ثروة  
تملكها الدولة

سنرى كيف ترتبط الصحة بالإنتاجية الاقتصادية في  
التحليلات اللاحقة

إن العقل السليم في الجسم السليم قاعدة ذهبية  
للتنمية البشرية

الهدف هو بناء نظام صحي متكامل يضمن الحياة  
الكريمة للجميع

الفصل التاسع تمكين المرأة وشباب المستقبل

تمكين المرأة والشباب هو محرك أساسي للنمو  
الاقتصادي والاجتماعي السريع

إزالة الحواجز القانونية والثقافية التي تعيق مشاركة  
المرأة في سوق العمل

توفير فرص عمل لائقة للشباب ومحاربة ظاهرة البطالة  
بينهم بجدية

تشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب والمرأة عبر  
القروض الميسرة والحاضنات

ضمان المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة عن  
العمل ذي القيمة المتساوية

حماية المرأة من العنف والتحرش في أماكن العمل  
والمجتمع عامة

توفير خدمات رعاية الأطفال لتسهيل توازن المرأة بين  
العمل والأسرة

تعزيز دور المرأة في المناصب القيادية وصنع القرار  
السياسي والاقتصادي

تطوير مهارات الشباب الرقمية واللغوية لزيادة فرصهم  
في السوق العالمي

إشراك الشباب في الحوار الوطني وصياغة السياسات  
التي تخص مستقبلهم

مكافحة الزواج المبكر وعمالة الأطفال لضمان حق  
الفتيان والفتيات في التعليم

برامج التوجيه المهني تساعد الشباب في اختيار  
مساراتهم الوظيفية بوعي

دعم الابتكار التقني لدى الشباب وتحويل أفكارهم إلى  
مشاريع ناشئة

تعزيز القيم الإيجابية والمسؤولية المجتمعية لدى  
الجيل الجديد

الشراكة بين الجنسين في العمل تثرى البيئة الإنتاجية  
وتزيد الإبداع

استثمار الطاقة الهائلة للشباب في بناء الوطن بدلاً  
من هدرها في الصراعات

هذا الفصل يسلط الضوء على شريحي التنمية الأكثر  
حيوية وتأثيراً

سنرى كيف تساهم هذه الشرائح في مواجهة تحديات  
العولمة لاحقاً

إن تمكين المرأة والشباب هو اختصار لطريق التنمية  
والازدهار

الهدف هو مجتمع تتكافأ فيه الفرص للجميع بغض النظر  
عن الجنس أو السن

الفصل العاشر الابتكار التكنولوجي والتحول الرقمي

أصبح الابتكار التكنولوجي المحرك الرئيسي للنمو في  
الاقتصاد العالمي الحديث

التحول الرقمي يغير طبيعة الوظائف ويتطلب مهارات  
جديدة تماماً

الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ضروري لربط  
المجتمع بالعالم

تشجيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا  
والبرمجيات والخدمات

دمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في قطاعات  
الإنتاج والخدمات

تطوير منصات التعلم الإلكتروني للوصول للمعرفة في  
كل مكان وزمان

حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني كأساس  
للثقة في الاقتصاد الرقمي

سد الفجوة الرقمية بين الأجيال والمناطق الجغرافية  
المختلفة

تعزيز ثقافة الابتكار وحب الاستطلاع لدى الطلاب  
والباحثين

الشراكة مع شركات التكنولوجيا العالمية لنقل المعرفة  
والخبرة التقنية

تطوير القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية والعمل عن  
بعد

استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة الخدمات  
الحكومية وتقليل الفساد

تشجيع البحث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة  
والزراعة الذكية

التكيف مع مستقبل العمل الذي سيشهد هيمنة  
الروبوتات والأتمتة

بناء مدن ذكية تستخدم التقنية لتحسين جودة الحياة  
والاستدامة

هذا الفصل يرسم ملامح المستقبل الرقمي وتأثيره  
على الموارد البشرية

سنرى كيف تستفيد الدول النامية من هذه الثورة أو  
تتخلف عنها

إن التكنولوجيا سيف ذو حدين يحتاج لحكمة في  
الاستخدام والتوجيه

الهدف هو بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار  
والقيمة المضافة

الفصل الحادي عشر أخلاقيات العمل وثقافة الإنتاج

تنمية الموارد البشرية لا تكتمل بدون غرس أخلاقيات  
العمل وثقافة الإنتاج

الانضباط والالتزام بالمواعيد وجودة الأداء قيم جوهرية  
للنجاح

محاربة الغش والرشوة والواسطة التي تدمر نسيج  
المجتمع الاقتصادي

تعزير روح المبادرة والمسؤولية الفردية والجماعية في  
بيئة العمل

احترام الوقت واعتباره مورداً نادراً لا يعوض إذا ضاع

تشجيع العمل الجماعي والتعاون بين الزملاء لتحقيق  
الأهداف المشتركة

ربط المكافآت والترقيات بالأداء والإنجاز وليس بالقدم أو  
العلاقات

غرس حب العمل والإتقان كقيمة دينية ووطنية سامية  
منذ الصغر

مكافحة ثقافة الاتكالية والاعتماد على الدولة في توفير  
الوظائف

تعزيز الشفافية والنزاهة في التعاملات التجارية  
والإدارية

احترام حقوق المستهلك وتقديم منتجات وخدمات ذات  
جودة عالية

تشجيع التطوع والعمل الخيري كجزء من المسؤولية

## الاجتماعية

بناء بيئة عمل إيجابية تحترم الكرامة الإنسانية وتحفز الإبداع

دور القيادة في القدوة الحسنة ونشر قيم الأخلاق في المؤسسة

هذا الفصل يعالج الجانب القيمي والسلوكي الذي يكمل الجانب التقني

سنرى كيف تؤثر هذه الثقافة على جاذبية الاستثمار والمنافسة

إن الأخلاق هي رأس المال غير المرئي الذي يبني السمعة والثقة

الهدف هو بناء مجتمع عمل منتج ونظيف يسوده العدل والإتقان

الفصل الثاني عشر الشراكات الدولية ونقل التكنولوجيا

لا يمكن لأي دولة أن تنمو بمعزل عن العالم في عصر  
العولمة المترابط

الشراكات الدولية تفتح أبواب الأسواق وتسهل تدفق  
رأس المال والخبرات

نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة يسرع من وتيرة  
التحديث الصناعي

الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية تخلق فرصاً  
جديدة للتصدير

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج لبيئة مستقرة  
وحوافز مغرية

برامج التبادل الثقافي والأكاديمي تثرى الخبرات وتوسع  
الآفاق

التعاون في مجال البحث العلمي المشترك لحل

## المشاكل العالمية

استفادة الدول النامية من خبرات الدول الصاعدة في  
مسار التنمية

الحذر من شروط القروض والمنح الدولية التي قد تقيد  
السيادة

توطين التكنولوجيا وليس فقط استهلاكها لضمان  
الاستدامة والاستقلال

بناء القدرات المحلية لاستيعاب وتطوير التقنيات  
المنقولة

دور المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم  
المتحدة في الدعم الفني

تعزيز التعاون جنوب جنوب بين الدول النامية لتبادل  
الخبرات

حماية الصناعات الناشئة أثناء فترة الانفتاح الاقتصادي

## التدريجي

هذا الفصل يوازن بين الانفتاح الضروري والحفاظ على  
المصالح الوطنية

سنرى في القسم الثالث تفاصيل آليات العولمة  
وتأثيراتها

إن الشراكة الناجحة تقوم على الند للند والمنفعة  
المتبادلة

الهدف هو الاندماج الذكي في الاقتصاد العالمي مع  
الحفاظ على الهوية

القسم الثالث العولمة وآلياتها الاقتصادية

الفصل الثالث عشر مفهوم العولمة وتطورها التاريخي

العولمة هي عملية تكامل وترابط متزايد بين اقتصادات

ومجتمعات العالم

بدأت العولمة بجذور تاريخية في طرق التجارة القديمة  
واكتشاف الأراضي

تسارعت العولمة في القرن العشرين بفضل الثورة  
الصناعية وتطور النقل

الثورة الرقمية والإنترنت نقلت العولمة إلى مرحلة غير  
مسبوقة من السرعة

تشمل العولمة أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية  
وتكنولوجية متشابكة

حرية تدفق السلع ورأس المال والمعلومات والأفراد  
هي جوهر العولمة

الشركات متعددة الجنسيات أصبحت لاعباً رئيسياً  
يفوق نفوذ بعض الدول

المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك

الدولي تقود العولمة

انتقدت العولمة لتعميقها الفجوة بين الأغنياء والفقراء  
عالمياً

دافع مؤيدوها عن دورها في خفض الفقر ونشر  
التكنولوجيا والمعرفة

تواجه العولمة حالياً موجة من الحمائية والشكوك في  
العديد من الدول

تطور العولمة من مركزية غربية إلى تعددية قطبية مع  
صعود آسيا

فهم تاريخ العولمة يساعد في استشراف اتجاهاتها  
المستقبلية بدقة

العولمة واقع فرض نفسه ولا مفر من التعامل معه  
بذكاء واستراتيجية

هذا الفصل يؤسس للفهم الصحيح لمفهوم العولمة

وجذوره العميقة

سنرى في الفصول القادمة تفصيلاً لآليات عمل النظام  
الاقتصادي العالمي

إن العولمة قوة طبيعية مثل الرياح يمكن توجيهه  
أشروعها لا إيقافها

الهدف هو فهم ديناميكيات العولمة لاستغلال إيجابياتها  
وتجنب سلبياتها

الفصل الرابع عشر مؤسسات العولمة الاقتصادية

تلعب المؤسسات الدولية دوراً محورياً في صياغة  
قواعد اللعبة الاقتصادية

منظمة التجارة العالمية تنظم التجارة الدولية وتحل  
النزاعات بين الدول

صندوق النقد الدولي يقدم القروض ويشرف على

## سياسات الاقتصاد الكلي

البنك الدولي يمول مشاريع التنمية والبنية التحتية في  
الدول النامية

مجموعة العشرين تجمع أكبر الاقتصادات لتنسيق  
السياسات المالية العالمية

البنوك المركزية الكبرى تؤثر أسعار فائدتها على  
تدفقات رأس المال

الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على سلاسل  
التوريد العالمية للإنتاج

بورصات الأسهم العالمية تربط المستثمرين ببعضهم  
على مدار الساعة

وكالات التصنيف الائتماني تؤثر على تكلفة الاقتراض  
للدول والشركات

منتديات دافوس وغيرها تجمع النخب لصياغة أجندات

## العولمة المستقبلية

انتقدت هذه المؤسسات لهيمنة الدول الكبرى على قراراتها وتصويتها

دعوات الإصلاح تتصاعد لجعل هذه المؤسسات أكثر تمثيلاً وعدالة

الدول النامية تسعى لزيادة صوتها ومشاركتها الفعالة في هذه المحافل

فهم أدوار هذه المؤسسات ضروري للتفاوض الفعال وحماية المصالح

هذا الفصل يكشف عن مراكز القوة التي تدير دفة الاقتصاد العالمي

سنرى كيف تؤثر قرارات هذه المؤسسات على السياسات المحلية لاحقاً

إن معرفة الخصم والصديق في الساحة الدولية مهارة

## استراتيجية هامة

الهدف هو التفاعل البناء مع هذه المؤسسات دون الخضوع لشروط مجحفة

الفصل الخامس عشر تحرير التجارة وتدفق رأس المال

تحرير التجارة يعني إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول

اتفاقيات التجارة الحرة تهدف لزيادة التبادل التجاري والاستثمارات

تدفق رأس المال الحر يسمح للمستثمرين بنقل أموالهم بسهولة عبر الحدود

الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل التكنولوجيا ويخلق فرص عمل جديدة

استثمارات المحفظة المالية قد تكون سريعة الدخول

والخروج مسببة تقلبات

تحرير الأسواق المالية يزيد من كفاءة تخصيص الموارد  
عالمياً

المخاطر تشمل انتقال الأزمات المالية بسرعة من دولة  
لأخرى معدية

الدول النامية تحتاج لحذر في تحرير حسابات رأس  
المال تدريجياً

حماية الصناعات المحلية ضرورية في مراحلها الأولى  
من المنافسة الشرسة

توازن بين الانفتاح التجاري والحفاظ على الأمن  
الاقتصادي القومي

دور السياسات النقدية والمالية في امتصاص صدمات  
التدفقات الرأسمالية

أهمية تنوع الصادرات لتقليل الاعتماد على سلع أولية

محددة

تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لجعلها قادرة  
على التصدير

مكافحة الإغراق التجاري والممارسات غير العادلة في  
التجارة الدولية

هذا الفصل يحلل إحدى أهم ركائز العولمة وهي انفتاح  
الأسواق

سنرى تأثير ذلك على الهياكل الإنتاجية في الدول  
النامية تفصيلاً

إن التحرير التجاري سلاح ذو حدين يحتاج لإدارة حكيمة  
وجريئة

الهدف هو تحقيق اندماج تجاري مفيد يدعم النمو  
ويحمي المنتج المحلي

## الفصل السادس عشر سلاسل القيمة العالمية والإنتاج

أصبح الإنتاج في العصر الحديث موزعاً عبر عدة دول  
في سلسلة قيمة واحدة

كل دولة تتخصص في المرحلة التي تمتلك فيها ميزة  
نسبية أو تنافسية

سلاسل القيمة تزيد الكفاءة وتخفض التكاليف  
للمنتجات النهائية

الدول النامية غالباً ما تشارك في مراحل التجميع  
والتصنيع منخفض القيمة

الصعود في سلم القيمة المضافة يتطلب تطوير  
المهارات والتكنولوجيا

اعتماد الاقتصادات على بعضها البعض يزيد من مخاطر  
اضطرابات العرض

جائحة كورونا كشفت هشاشة سلاسل التوريد  
العالمية وضرورة تنويعها

إعادة توطين بعض الصناعات الاستراتيجية أصبح  
اتجاهاً عالمياً جديداً

فرص للدول النامية لجذب أجزاء من السلاسل القادمة  
من الصين وغيرها

البنية التحتية اللوجستية الجيدة شرط أساسي  
للانضمام لسلاسل القيمة

التدريب المهني المتقدم ضروري لتلبية مواصفات  
الجودة العالمية الصارمة

الشراكة مع الشركات الرائدة عالمياً وسيلة للتعلم  
ونقل الخبرات

حماية البيئة ومعايير العمل ضمن سلاسل التوريد  
مطلب دولي متزايد

الرقمنة تسهل إدارة وتنسيق العمليات عبر سلاسل  
القيمة المعقدة

هذا الفصل يشرح كيف يتم تصنيع المنتجات في عالم  
متربط

سنرى كيف يمكن للدول النامية تحسين موقعها في  
هذه السلاسل

إن الاندماج في سلاسل القيمة طريق مختصر للتصنيع  
والتصدير

الهدف هو الانتقال من التجميع البسيط إلى التصنيع  
ذي القيمة العالية

الفصل السابع عشر الهجرة الدولية للعمالة والكفاءات

الهجرة الدولية ظاهرة قديمة اتخذت أبعاداً جديدة في  
ظل العولمة

هجرة العمالة غير الماهرة لسد نقص اليد العاملة في  
الدول المتقدمة

هجرة الكفاءات والعقول بحثاً عن بيئة بحثية ومالية  
أفضل جاذبة

تحويلات المغتربين تشكل مصدراً هاماً للدخل  
والعملات الصعبة

فقدان الكفاءات يمثل نزيهاً خطيراً لرأس المال  
البشري في الدول النامية

جهود لاستقطاب العقول أو الاستفادة منها عن بعد  
افتراضياً

الاتفاقيات الثنائية لتنظيم حركة العمالة وحماية حقوق  
المهاجرين

التحديات الاجتماعية والثقافية التي يواجهها المهاجرون  
في الغرب

دور الجاليات في تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية  
بين الدول

سياسات احتواء الكفاءات محلياً عبر توفير بيئة عمل  
محفزة ومشجعة

أخلاقيات الاستقطاب الدولي وعدم استنزاف دول  
المصدر من الكفاءات

تأثير الهجرة على سوق العمل المحلي سواء بالضغط  
أو بتخفيف البطالة

تنمية المهارات المطلوبة عالمياً لزيادة فرص الهجرة  
القانونية الآمنة

حماية حقوق العمال المهاجرين من الاستغلال والتمييز  
العنصري

هذا الفصل يتناول الجانب البشري لحركة العولمة وهو  
تنقل الأشخاص

سنرى تأثير الهجرة على التنمية في بلدان المنشأ  
والمقصد معاً

إن الهجرة واقع معقد يحتاج لسياسات متوازنة تحمي  
الحقوق جميعاً

الهدف هو تعظيم فوائد الهجرة وتقليل تكاليفها  
البشرية والاقتصادية

الفصل الثامن عشر المعايير الدولية للعمل والبيئة

ظهرت معايير دولية لتنظيم العمل وحماية البيئة في  
إطار العولمة

منظمة العمل الدولية تضع اتفاقيات لحماية حقوق  
العمال الأساسية

معايير العمل تشمل منع العمل القسري وعمل  
الأطفال والتمييز

حرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية حقوق  
معترف بها دولياً

المعايير البيئية تهدف لمنع نقل الصناعات الملوثة  
للدول الفقيرة

مسؤولية الشركات الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة  
التي تعمل فيها

شهادات الجودة والامتثال البيئي أصبحت شرطاً  
للدخول للأسواق الغربية

تحديات تطبيق هذه المعايير في الدول النامية ذات  
التكلفة العالية

الدعوة لربط التجارة الدولية باحترام معايير العمل  
والبيئة

دور المستهلكين في الضغط على الشركات لاحترام  
المعايير الأخلاقية

التوازن بين الحماية البيئية والنمو الاقتصادي في الدول  
النامية

نقل التكنولوجيا النظيفة لمساعدة الدول النامية على  
الالتزام بالمعايير

العقوبات التجارية على من ينتهك المعايير الدولية  
بشكل صارخ

تعزيز الوعي بحقوق العمال والبيئة في المجتمعات  
المحلية

هذا الفصل يربط بين البعد الاقتصادي والأبعاد الإنسانية  
والبيئية

سنرى كيف تؤثر هذه المعايير على قدرة الدول النامية  
على المنافسة

إن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تأتي على حساب  
الإنسان أو الطبيعة

الهدف هو عولمة إنسانية تحترم الكرامة وتحافظ على  
كوكب الأرض

القسم الرابع تأثير العولمة على اقتصادات الدول  
النامية

الفصل التاسع عشر فرص النمو والاندماج العالمي

توفر العولمة فرصاً هائلة للنمو إذا ما أحسنت الدول  
النامية استغلالها

الوصول لأسواق عالمية واسعة لصادراتها من السلع  
والخدمات المتنوعة

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمول  
المشاريع الكبرى

نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الإدارية المتطورة  
مجانياً أو بتكلفة

زيادة المنافسة المحلية تحفز الشركات المحلية على  
التحسين والابتكار

انخفاض أسعار السلع المستوردة يفيد المستهلك  
ويرفع مستوى المعيشة

تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على السوق  
المحلي المحدود

تبادل الخبرات الثقافية والعلمية يثري المجتمع ويفتح  
آفاقاً جديدة

دمج الشباب في سوق العمل العالمي عبر الوظائف  
عن بعد الرقمية

تحسين تصنيف الدولة الائتماني مما يخفض تكلفة  
الاقتراض الدولي

استفادة السياحة من الانفتاح العالمي وزيادة تدفق  
الزوار

تعزير مكانة الدولة الدبلوماسية عبر الشراكات  
الاقتصادية الناجحة

خلق وظائف جديدة في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا  
اللوجستية

تحفيز الإصلاحات الهيكلية الداخلية لمواكبة المتطلبات  
العالمية

هذا الفصل يسلط الضوء على الجانب المشرق  
والإيجابي للعولمة

سنرى في الفصول القادمة التحديات والمخاطر التي  
تواجهها نفس الدول

إن الفرصة لا تأتي لمن ينتظر بل لمن يتهيأ ويستعد لها  
جيداً

الهدف هو صياغة استراتيجية وطنية لاستقبال رياح  
العولمة الإيجابية

الفصل العشرون تحديات المنافسة وهشاشة الاقتصاد

في المقابل تواجه الدول النامية تحديات جسيمة في  
ظل العولمة الشرسة

المنافسة غير المتكافئة مع شركات عالمية عملاقة  
تملك إمكانيات هائلة

خطر إفلاس الصناعات المحلية غير القادرة على مجاراة  
الأسعار والجودة

التبعية الاقتصادية للخارج تجعل الاقتصاد عرضة  
للصدمات الخارجية

تقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية  
يزعزع الموازنات

هشاشة الأنظمة المالية المحلية أمام تدفقات رأس  
المال الساخن المضارب

خطر الوقوع في فخ الديون الخارجية بفوائد مرتفعة  
وشروط قاسية

تآكل القاعدة الضريبية بسبب تهريب الأرباح للشركات  
متعددة الجنسيات

صعوبة حماية الصناعات الناشئة في ظل قواعد منظمة  
التجارة العالمية

الفجوة التكنولوجية الواسعة تجعل اللحاق بالركب  
مهمة شاقة جداً

ضعف البنية التحتية يرفع تكاليف الإنتاج ويقلل القدرة  
التنافسية

الفساد الإداري يطرد المستثمرين الجادين ويشوه  
سمعة الدولة

عدم استقرار السياسات الاقتصادية يثبط همم  
المستثمرين المحليين والأجانب

هذا الفصل يشخص المخاطر الحقيقية التي تهدد  
الاقتصادات الهشة

سنرى كيف تؤثر هذه التحديات على الفئات  
الاجتماعية الفقيرة تحديداً

إن المنافسة العالمية غابة لا ينجو فيها إلا الأقوى  
والأكثر استعداداً

الهدف هو بناء اقتصاد مرن قادر على امتصاص  
الصدمات والمنافسة

الفصل الحادي والعشرون التأثير على سوق العمل  
والأجور

أحدثت العولمة تحولات عميقة في هياكل سوق العمل  
في الدول النامية

تحول الطلب نحو العمالة الماهرة ذات التعليم العالي

والمهارات التقنية

تراجع الطلب على العمالة غير الماهرة في القطاعات التقليدية المعرضة

ضغط على الأجور الحقيقية في بعض القطاعات بسبب المنافسة العالمية

زيادة عدم الاستقرار الوظيفي وظهور عقود العمل المؤقتة والمرنة

توسع قطاع الخدمات غير الرسمي كملجأ للعاطلين عن العمل الرسمي

فجوة الأجور تتسع بين العاملين في القطاعات الحديثة والتقليدية

هجرة العمالة الماهرة تترك فراغاً في السوق المحلي وترفع تكاليف التعيين

استقدام عمالة أجنبية رخيصة قد يضغط على أجور

## المواطنين المحليين

تغير طبيعة المهارات المطلوبة بسرعة تتطلب تعليماً  
مستمراً ومرناً

دور النقابات العمالية يتحدى في ظل ضعف القدرة  
على التنظيم العالمي

حاجة ملحة لبرامج إعادة تأهيل للعاملين في  
القطاعات المتراجعة

حماية حقوق العمال في ظل سلاسل التوريد المعقدة  
والعابرة للحدود

التوازن بين مرونة سوق العمل والضمانات الاجتماعية  
للعاملين

هذا الفصل يحلل التبعات المباشرة للعولمة على لقمة  
عيش الناس

سنرى كيف تنعكس هذه التغيرات على توزيع الدخل

والفقر لاحقاً

إن سوق العمل هو المرآة العاكسة لتأثيرات العولمة  
على الفرد

الهدف هو سوق عمل ديناميكي يوفر فرصاً لائقة  
ومستقرة للجميع

الفصل الثاني والعشرون التفاوت في توزيع الدخل  
والفقر

أحد أهم الانتقادات الموجهة للعولمة هو تعميقها  
للفجوة بين الأغنياء والفقراء

بينما نما الاقتصاد الكلي في كثير من الدول النامية زاد  
الفقر النسبي

تركز مكاسب العولمة في أيدي النخبة المرتبطة  
بالعالم الخارجي

تدهور دخول الفئات الريفية والعمال غير المهرة في  
المدن الكبرى

تآكل الطبقة المتوسطة التي تعتبر عماد الاستقرار  
الاجتماعي والسياسي

عدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي لمواجهة صدمات  
التحول الاقتصادي

الفقر المدقع لا يزال يعاني منه ملايين رغم نمو الناتج  
المحلي الإجمالي

التفاوت الإقليمي يتسع بين المناطق الساحلية  
المتصلة والعالم والداخلية

غياب العدالة الضريبية يسمح للأثرياء بالتهرب من  
المساهمة العادلة

العولمة المالية أثرت الأغنياء الذين يملكون أصولاً مالية  
قابلة للتداول

الحاجة لسياسات إعادة توزيع فعالة عبر الضرائب  
والإنفاق الاجتماعي

الاستثمار في الخدمات الأساسية للفقراء كالتعليم  
والصحة والسكن

تمكين الفقراء اقتصادياً عبر المشروعات الصغيرة  
والتمويل الأصغر

مراقبة تأثير اتفاقيات التجارة على أسعار الغذاء والدواء  
للفقراء

هذا الفصل يعالج القضية الأخلاقية والإنسانية الأبرز  
في عصرنا

سنرى كيف يمكن للسياسات الصحيحة أن تخفف من  
حدة هذا التفاوت

إن النمو بدون عدالة هو وصفة مؤكدة للاضطرابات  
الاجتماعية الخطيرة

الهدف هو عولمة شاملة لا تترك أحداً خلف الركب في  
طريق التقدم

الفصل الثالث والعشرون السيادة الوطنية والسياسات  
الاقتصادية

تقييد العولمة هامش المناورة للسياسات الاقتصادية  
الوطنية المستقلة

ضغوط المؤسسات الدولية لفرض سياسات تقشفية  
وخصخصة واسعة

فقدان السيطرة على أسعار الفائدة وسعر الصرف في  
ظل انفتاح الأسواق

صعوبة تطبيق سياسات حمائية لدعم الصناعات  
المحلية الناشئة

تبعية القوانين المحلية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية  
الموقعة

تأثير تصنيف الوكالات الائتمانية على خيارات الحكومة  
المالية

دور اللوبيات والشركات الكبرى في التأثير على  
القرارات السيادية

تحدي الموازنة بين الالتزامات الدولية والمصالح الوطنية  
العليا

الحاجة لدبلوماسية اقتصادية قوية للدفاع عن المصالح  
في المحافل

تعزير التكامل الإقليمي لزيادة الوزن التفاوضي للدول  
النامية مجتمعة

بناء احتياطات نقدية ضخمة كدرع واقى ضد تقلبات  
السوق

تنويع الشركاء الاقتصاديين لتقليل الاعتماد على قوة  
واحدة مهيمنة

تطوير القدرات التفاوضية لفريق الدولة في مفاوضات  
التجارة والاستثمار

هذا الفصل يناقش التوتر بين العولمة ومفهوم الدولة  
القومية

سنرى كيف يمكن للدول استعادة جزء من سيادتها  
عبر استراتيجيات ذكية

إن السيادة ليست عزلة بل هي قدرة على الاختيار  
في ظل الترابط

الهدف هو الحفاظ على الاستقلال في القرار مع  
الاندماج في العالم

الفصل الرابع والعشرون الأزمات المالية وانتقال العدوى

أثبتت التجارب أن العولمة تسرع من انتقال الأزمات  
المالية عبر الحدود

أزمة آسيا 1997 وأزمة 2008 العالمية ضربت الدول  
النامية بقوة

ترابط الأسواق المالية يعني أن انهيار بنك في نيويورك  
يؤثر في القاهرة

تدفقات رأس المال المضارب تخرج بسرعة عند أول  
إشارة خطر مسببة انهياراً

ضعف الرقابة المصرفية في الدول النامية يزيد من حدة  
التأثر بالأزمات

تأثر صادرات الدول النامية بانكماش الطلب في الدول  
المتقدمة أثناء الركود

ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية في أوقات  
عدم اليقين العالمي

الحاجة لبنوك مركزية قوية وسياسات نقدية حكيمة  
لامتصاص الصدمات

أهمية تنظيم قطاع المال ومنع المضاربات الخطرة غير  
المدعومة بأصول

بناء صناديق ثروة سيادية كوسادة مالية لأوقات الشدة  
والأزمات

التعاون الإقليمي لإنشاء آليات تبادل عملات وطوارئ  
مالية مشتركة

تعلم الدروس من الأزمات السابقة لتعزيز مرونة النظام  
المالي

شفافية البيانات المالية لاستعادة ثقة المستثمرين  
في أوقات الأزمة

هذا الفصل يحذر من المخاطر النظامية للعلوم المالية  
المكشوفة

سنرى في القسم الخامس كيف نبني مناعة ذاتية  
ضد هذه الأزمات

إن الوقاية المالية خير من علاج الكسور الاقتصادية  
المؤلمة

الهدف هو نظام مالي مستقر يحمي مدخرات الناس  
واققتصاد الوطن

القسم الخامس رؤى مستقبلية وسياسات بديلة

الفصل الخامس والعشرون نحو نموذج تنموي بديل

حان الوقت للتفكير في نماذج تنموية بديلة تناسب  
واقع الدول النامية

نموذج يجمع بين الانفتاح الحكيم والحماية  
الاستراتيجية للقطاعات الحيوية

التركيز على التنمية الداخلية وتعزيز السوق الإقليمي  
قبل التصدير العالمي

الاستفادة من العولمة دون الذوبان فيها أو فقدان  
الهوية الاقتصادية

نموذج يعتمد على الابتكار المحلي والموارد البشرية  
كميزة تنافسية أساسية

دمج البعد الاجتماعي والبيئي في صلب استراتيجية  
النمو الاقتصادي

تقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام والانتقال  
للتصنيع التحويلي

تعزيز التعاون جنوب جنوب كبديل أو مكمل للتعاون  
التقليدي مع الشمال

سياسات صناعية نشطة تدعم القطاعات الواعدة ذات  
القيمة المضافة العالية

إصلاح نظم الحكم والإدارة شرط مسبق لنجاح أي  
نموذج تنموي جديد

مشاركة واسعة من كافة فئات المجتمع في صياغة  
رؤية التنمية المستقبلية

المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات السريعة  
في البيئة العالمية

الاستفادة من التجارب الناجحة لدول صاعدة وتعديلها  
للواقع المحلي

هذا الفصل يدعو لكسر القوالب الجاهزة والبحث عن  
مسار خاص بنا

سنرى في الفصول القادمة تفاصيل السياسات  
المقترحة لتحقيق هذا النموذج

إن الخلاص لا يأتي بنسخ تجارب الآخرين بل بصناعة  
تجربتنا الخاصة

الهدف هو نموذج تنموي مستقل وعادل ومستدام  
يلبي طموحات الشعوب

## الفصل السادس والعشرون تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي

التكامل الإقليمي هو السبيل الأمثل لتعزيز قوة التفاوض للدول النامية

إنشاء مناطق تجارة حرة عربية وأفريقية واسعة لتبادل السلع بحرية

توحيد المعايير والأنظمة الجمركية لتسهيل حركة التجارة البينية

ربط الشبكات الكهربائية وخطوط الغاز والأنابيب بين الدول المجاورة

تطوير البنية التحتية للنقل البري والبحري والجوي لربط الأسواق

إنشاء بنك تنموي إقليمي لتمويل المشاريع

## الاستراتيجية المشتركة

تنسيق السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار اقتصادي إقليمي

حركة حرة للعمالة الماهرة داخل المنطقة لاستغلال الكفاءات بشكل أمثل

تأسيس سوق مالية إقليمية موحدة لجذب الاستثمارات العالمية الكبيرة

معالجة النزاعات التجارية عبر آليات تحكيم إقليمية سريعة وفعالة

تعزيز السلسلة الغذائية الإقليمية لتحقيق الأمن الغذائي الجماعي

التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا لمواجهة التحديات المشتركة

بناء كتلة اقتصادية إقليمية قوية توازن الكتل الاقتصادية

## العالمية

هذا الفصل يرى في الجوار الإقليمي فرصة ذهبية  
للنمو المشترك

سنرى كيف يمكن تجاوز العقبات السياسية لتحقيق  
هذا التكامل

إن الوحدة الاقتصادية مقدمة ضرورية للوحدة السياسية  
والاستقلال

الهدف هو سوق إقليمي ضخم يجذب الاستثمار  
ويحقق الاكتفاء الذاتي

الفصل السابع والعشرون الاستثمار في التعليم  
التقني والمهني

إعادة الاعتبار للتعليم التقني والمهني كخيار  
استراتيجي للتنمية

تغيير النظرة الدونية للمهن الحرفية والتقنية في الوعي  
المجتمعي

ربط المعاهد الفنية مباشرة باحتياجات المصانع  
والشركات المحلية

تطوير المناهج العملية التطبيقية باستخدام أحدث  
المعدات والتقنيات

تدريب المدربين على المهارات الحديثة المطلوبة في  
سوق العمل

شهادات مهنية معتمدة دولياً ترفع من قيمة الخريج  
وفرص توظيفه

تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تشغيل  
وصيانة المعاهد الفنية

برامج تعلم أثناء العمل تجمع بين الدراسة والتطبيق

توفير مسارات واضحة للترقي المهني والأكاديمي

## لحملة الشهادات الفنية

دعم ريادة الأعمال التقنية للشباب الخريجين من  
المعاهد المهنية

تخصيص موازنات كافية لتحديث البنية التحتية للتعليم  
الفني

حملات إعلامية لتسليط الضوء على قصص نجاح  
المتفوقين في المجال التقني

هذا الفصل يضع حلاً جذرياً لمشكلة البطالة وفجوة  
المهارات

سنرى كيف يساهم ذلك في بناء قاعدة صناعية قوية  
ومتنافسة

إن يد الفنان الحاذق لا تقل أهمية عن عقل المهندس  
المبدع

الهدف هو بناء جيش من الفنيين المهرة قوامه الصناعة

الفصل الثامن والعشرون التحول للاقتصاد الأخضر  
والمستدام

المستقبل ينتمي للاقتصاد الأخضر الذي يحافظ على  
البيئة والموارد

الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كالشمس  
والرياح لتقليل التكاليف

كفاءة الطاقة في المصانع والمباني تخفض الانبعاثات  
وتزيد الربحية

إدارة النفايات وتدويرها تحول المشكلة إلى مورد  
اقتصادي جديد

الزراعة المستدامة تحافظ على التربة والمياه وتنتج  
غذاءً صحياً

السياحة البيئية كبديل للسياحة التقليدية الملوثة  
والمستهلكة

فرص تمويلية عالمية خضراء متاحة للمشاريع الصديقة  
للبيئة

خلق وظائف خضراء جديدة في قطاعات الطاقة والنقل  
والبناء

التكيف مع تغير المناخ لحماية البنية التحتية والزراعة  
من الكوارث

تشريعات تحفز الشركات على تبني ممارسات إنتاج  
أنظف وأكثر استدامة

التوعية البيئية للمواطنين لترشيد الاستهلاك والحفاظ  
على الموارد

الشراكة الدولية لنقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة بأسعار  
مدعومة

هذا الفصل يربط بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على  
كوكب الأرض

سنرى كيف يمكن للدول النامية القفز فوق مراحل  
التلوث الصناعي

إن الاستدامة ليست رفاهية بل هي شرط للبقاء  
والنمو المستقبلي

الهدف هو اقتصاد مزدهر في بيئة نظيفة وصحية  
للأجيال القادمة

الفصل التاسع والعشرون دور الدولة الرشيقة والفعالة

دور الدولة يتحول من المالك والمسير إلى المنظم  
والمحفز والراعي

دولة رشيقة تعتمد على الرقمنة وتبسط الإجراءات  
وتقلل البيروقراطية

حكومة تركز على وضع السياسات الاستباقية ومراقبة الأداء بصرامة

دعم الابتكار وريادة الأعمال عبر حوافز ضريبية وتمويلية ذكية

بناء شراكات مرنة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى

استثمار في البيانات الضخمة لاتخاذ قرارات اقتصادية دقيقة ومدروسة

مكافحة الفساد بكل أشكاله لاستعادة ثقة المواطنين والمستثمرين

تطوير الجهاز الإداري وتدريب الكوادر الحكومية على الكفاءة العالمية

اللامركزية الفعالة تمنح المحافظات صلاحية جذب الاستثمار محلياً

سياسة خارجية اقتصادية نشطة تفتح الأسواق  
وتجذب الاستثمارات

حماية المنافسة العادلة ومنع الاحتكار في السوق  
المحلي

شبكات أمان اجتماعي ذكية تستهدف الفئات الأكثر  
احتياجاً بدقة

هذا الفصل يرسم ملامح الدولة الحديثة القادرة على  
قيادة التنمية

سنختتم في الفصل الأخير برؤية شاملة للمستقبل  
المأمول

إن الدولة القوية هي التي تمكن مواطنيها وتحمي  
حقوقهم جميعاً

الهدف هو حكومة تخدم الشعب وتقود البلاد نحو الرخاء  
والاستقرار

الفصل الثلاثون رؤية مستقبلية لعالم متعدد الأقطاب

يتجه العالم نحو نظام متعدد الأقطاب يقلل من هيمنة  
القطب الواحد

صعود اقتصادات آسيا وأفريقيا يغير خريطة القوى  
الاقتصادية العالمية

فرص للدول النامية للتنوع في شراكاتها وعدم الارتباط  
بقطب واحد

تكتلات إقليمية جديدة تعيد تشكيل سلاسل التوريد  
والتجارة العالمية

التكنولوجيا ستجعل الحجم أقل أهمية من السرعة  
والابتكار في المنافسة

الموارد البشرية ستكون المعيار الحاسم لتفوق الأمم  
في المستقبل

القيم الروحية والأخلاقية ستعود كمرجعية لضبط جنون  
العولمة المادية

التعاون الدولي لمواجهة التحديات الوجودية كالمناخ  
والأوبئة ضرورة

الدول النامية مطالبة بصياغة أجندتها الخاصة وطرح  
بدائلها للعالم

الأمل في نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وشفافية  
وتمثيلاً للجميع

دور الشباب في قيادة هذا التحول نحو عالم أكثر توازناً  
وإنصافاً

الاستعداد للمستقبل يتطلب تعليمًا متطوراً وبنية  
تحتية رقمية قوية

الثقة بالنفس وبالقدرات الذاتية هي مفتاح النجاح في  
العالم الجديد

هذا الفصل الختامي يلخص الرؤية الاستراتيجية  
للمستقبل القادم

إن المستقبل ليس قدراً محتوماً بل هو صناعة أيادي  
واعية ومخلصة

الهدف هو عالم تتكافأ فيه الفرص وتسود فيه العدالة  
والسلام

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد

خاتمة الكتاب

وبعد فإن هذا الجهد المتواضع هو محاولة لفهم  
تداخلات التنمية والعولمة

نأمل أن يكون الكتاب نافعاً للباحثين وصناع القرار في  
عالمنا العربي والإسلامي

نسأل الله القبول وأن يجعل هذا العمل في ميزان  
حسناتنا يوم اللقاء

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف